جامعة – محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم :العلوم الإنسانية والاجتماعية
المقياس: الاقتصاد الحضري... د- تمرسيت فتيحة
السداسي الأول...السنة الجامعية: 2020-2021

المحاضرة رقم: 4
نظرية حجم المدينة و فضاءاتها

نظرية حجم المدينة و فضاءاتها:

لقد أولت نظرية حجم المدينة اهتماما كبيرا في السنوات الأخيرة ولقد ركز الاهتمام حول إعطاء مفهوم للحجم الأمثل المفضل للمدينة حيث ومنذ القدم نتج عن الانتقال الى مجتمعات أكثر تحضرا زيادة عدد المدن وكبر حجمها، ولقد لازم هذا الاتجاه هجرة مستمرة للسكان من الأرياف الى المستوطنات النامية (نزوح أو تحضر) وكنتيجة لاستمرار عملية التحضر و بشكل متزايد فان الأفكار الخاصة بالحجم الأمثل للمدينة قد طورت وعدلت. ففي الأزمان القديمة اعتنق أفلاطون الرأي القائل بأن حجم السكان المدينة الإغريقية يجب أن لا يتجاوز ما تستوعبه السوق أو الساحة العامة والذي يقدر بـ **5040 مواطنا** وعلى الرغم من أفلاطون قد استبعد الكثير من حساباته فمن غير المحتمل أن مثل هذا التقدير يلبي الحاجات العسكرية والاقتصادية بالنسبة للإغريق حتى في ذلك الزمن، ولقد وصل عدد سكان الكثير من الدول العظمى في وقتنا الحاضر الى أكثر من **100 ألف نسمة** وذلك مع وجود تحسينات كثيرة في متطلبات الحياة الحضرية، يظهر من خلالها مدى صغر الحجم الأمثل لمدينة أفلاطون.

أ / الإدارة المثلى: تعتبر معايير أفلاطون ذات طبيعة سياسية بحتة غير أن الدراسات الحديثة في مجال حجم المدينة أولت اهتماما كبيرا بالكفاءة التنظيمية خصوصا بما يتعلق بتخفيض كلفة حصة الفرد الواحد من الخدمات الحضرية التي تقدمها الحكومة، ولقد لوحظ أن كلف هذه الخدمات تنخفض مع بداية توسع المدينة لكن بعد أن تصل الى حد ما من الانخفاض يبدأ هذه الكلف بالتصاعد مرة أخرى، فينتج لدينا منحنى الكلفة الذي يأخذ عادة شكل "U" يكون من الممكن تحديد الكلفة الأقل وبالتالي الحجم الأمثل للمدينة من وجهة نظر الإدارية.

ب / رأي الأفراد بالحجم الأمثل للمدينـة: هناك أدلـة لا بـأس بها تشيـر الى أن الإنتاجيـة (معدل إنتاجيـة الفرد) تزداد عندما يتوسع حجم المدينـة. يعـود سبب هذه الزيـادة لما يسمى اقتصاديـات التكتل(تركز الصناعـة و السكـان في منطقـة حضريـة واحدة) الممكنـة في المناطق الحضريـة الكبيرة ولا ينعكس ذلك على المنشآت الخاصـة فقط وإنما على المشاريع الحكوميـة أيضا كالتعليم وخدمـات الشرطـة و المواصلات ومجموع أخرى من الخدمـات الحكومية، وترى النظرية الاقتصادية التقليدية أن مثل هذه الإنتاجيـة في المراكز الأكبر يجب أن تعكس في الدخول المرتفعة للناس الموظفين في هذه النشاطات وهذه الميزة حقيقية تدعمها البيانـات المتوافرة بالنسبـة للبلدان الغربيـة ومع ذلك فمن المحتمل أن تصل ميزة اقتصاديات التكتل الى مستوى معين تبدأ بالتغير نتيجـة لزيـادة الازدحام وارتفاع كلف أخرى بحيث تميل الإنتاجيـة الى الانخفـاض، وفعلا يبدأ بالانخفـاض في المدن الكبيرة جدا فستنتج أن المنحنى الملائم للإنتاجية يأخذ الشكل المقلوب "n" توسع حجم المدينة في بادئ الأمر يأخذ بالارتفـاع عند إشبـاع حجم المدينـة ثم يصبح مسطحا وأخيرا يأخذ بالانخفاض الفعلي في المدن الكبيرة الحجم.

إن الأفراد لا يستمدون المنافع من دخولهم النقديـة فقط لكن من التسهيلات الواسعة التي تقدمها لهم المدينة أيضا كوسائل الراحة الاجتماعيـة مثل النقل العام والمتاجر والمسارح و النـوادي و المطاعم والتسهيلات الرياضية والفعاليات الثقافية التي جميعها تزداد عادة بزيادة حجم التركز الحضري. ولقد لخص دنـكن هذه الظاهرة في المحيط الأمريـكي كمثال يقول تظهر محلات تجاريـة بمستوى تلميع الأحذيـة وترميم الفرو وما شابه ذلك، في المدن بحجم **25 ألف نسمة** فما فوق بينما تظهر محلات تجاريـة خاصـة بخدمات غيـارات الأطفال فقط في المدن بحجم **50 ألف نسمـة** فما فوق. وتميل هذه الأنواع الخاصة من المنافع الى زيادة عددها بتوسع حجم المدينة، كلما زاد توسع حجم المدينـة كلما زاد عمليـة تقسيم العمل و بالتالي وفرة الخدمـات المتاحة للسكان. وقد يبدو واضحا مما سبق ذكره بأنه لا يوجد شيء يمكن أن يطلق عليه الحجم الأمثل للمدينة، وبدلا من ذلك فان هناك عددا من المعايير التي يمكن اعتبارها ذات أهمية بالنسبة لمجموعات مختلفة من الأفراد و المنشآت. فالحكومة المحلية تنظر الى المدينة بطريقة تختلف عن نظرة المقيمين فيها الذين تختلف مواقفهم عن مواقف المهاجرين أو رجال الأعمال المحتل قدومهم إليها. فلكل من هذه الفئات نظرة خاصة حول تحديد الحجم ـ للسكان في المدينة وبصورة عامة يمكن تعيين أربعة أنواع مختلفة من المعايير أي حجوم مختلفة للمدن تتسم بمايلي:

1 / تقليل نفقات السلطة المحلية الى أدنى حد.

2 / تعظيم المنافع الصافية التي يتمتع بها المقيمون الموجودون.

3 / استنزاف جميع المنافع المحتملة من أجل المهاجرين المحتمل قدومهم الى المدينة.

4 / انجاز أهداف الأنواع المختلفة من منشآت القطاع الخاص.

قد لا يمكن للمدينة تحقيق أي من هذه المعايير فلا تزال الفكرة عن حجم المدينة الأمثل، تشكل الأساس للكثير من المناقشات الخاصة بالبيئة الحضرية في هذه الفترة.

و بصورة عامـة نجد أن الناس يحاولـون أن يختاروا الموقع الذي يعمل على رفاهيتهم على مرور الزمن، فالمنشآت تميل عادة الى تفضيل المواقع التي تقدم لها أعلى ربح أو أنها تفي الى حد ما بأغراضها التجارية فعلى الرغم من أن المناطق الحضرية تشمل الناس الذين يمثلون أرباب العمل وفئات العمال فان الباحث الاقتصادي هوفر طرح رأيا يعطي أهمية أكثر لأرباب العمل في اختيارهم لموقع النشاطات الاقتصادية، وذلك لسببين رئيسيين هما:

1) لأن خسارة أرباب العمل أكثر وهم عادة يدركون الأرباح المحتملة من مناطق حضرية معينة بصورة أفضل من العمال الذين يرغبون في معرفة أحوال المعيشة و كلفتها والأجور المقدمة في تلك المنطقة.

2) لأن هناك تغيرات أكثر في الأنماط التي تحدد تفضيلات المنشآت عنها من الأنماط التي تحدد تفضيلات المستهلكين مثل: التغير التقني الذي يغير ويبدل ما تفضله المنشأة، وليس ما يفضله العاملون.

لهذين السببين يهتم أي منتج (أرباب العمل) يهتم بثلاث أنواع من الكلف أو التكاليف عندما يصنع القرار الخاص بتحديد الموقع الأمثل لمصنعه أو معمله أو منشأته.

الأولى هي: كلفة الحصول على المواد الخام الداخلية في عملية الإنتاج وكلفة نقلها الى المدينة التي تختارها المنشأ.

الثانية هي: الكلفة الفعلية لعمليات الإنتاج، والتي تتضمن كلفة العمل والخدمات المحلية.

الثالثة هي: كلفة التسويق و التوزيع لإيصال المنتوج النهائي للمستهلك فعندما يبحث رجال الاعمال على الموقع الأمثل يجب عليهم دراسة جميع هذه الكلف إضافة الى النمط المكاني للطلب على منتجوهم، وبصورة عامة فان الكلف السائدة في كل مدينة تعتمد على النقل (المهم هو

الحصول على المواد الخام وتوزيع المنتوج النهائي بالنقل وأوضاع الإنتاج المحلية ضمن التكتلات الحضرية).

اختيار الموقع بالنسبة للأسر (الناس):

بينما تتخذ المنشأة موقعا لها بغية تعظيم الأرباح أو تصغير كلفة الإنتاج يعتمد الأفراد أو الأسر على اعتبارات أخرى في اختيار الموقع لها فمن الواضح أن المنافع المالية وفرص العمل تحتلان مكانة عالية في قائمة الاعتبارات لمعظم أرباب الأسر، فإذا كانت المنطقة أو المدينة تتميز بعرض مستوى عال من الدخل فهذا يكفي لجذب الأسر إليها.

حيث يبرر ذلك ابتعادهم عن مراكز حضرية أخرى، بينما إذا كانت الفروقات طفيفة فليس من المحتمل أن يؤثر في اختبار الموقع تأثيرا جوهريا فكلما كان فرق الدخل أكبر عبر المسافات كلما زاد احتمال اختيار الأسر موقعا تتوافر فيه أفضل الصناعات من حيث مقدار الأجور المدفوعة، ومن الواضح أن الروابط المحلية والحضارية تلعب دورا مهما في عملية الانتقال بين المراكز الحضارية فعادة تحبذ الأسر الانتقال في نفس الإقليم الجغرافي لكنهم يترددون في الانتقال الى أي جزء آخر من القطب و هؤلاء الأسر أو الناس يعيرون اهتماما كبيرا للقيم الاجتماعية والثقافية والبيئية. ويعيرون اهتماما الموقع لنوعية وسائل الراحة والخدمات الاجتماعية ومادهى من مناطق حضرية مختلفة فهؤلاء الناس عادة ماترغب في العيش في المدن الكبيرة ولو بدخل منخفض لكنه يكفي لسد متطلباتهم من الخدمات الترفيهية والثقافية والاجتماعية فيها، حيث أن التركزات الحضرية الكبيرة هي التي تتمكن فقط من تقديم هذا المدى الواسع من الخدمات بسبب المردود الاقتصادي المطلوب لجعلها في وضع اقتصادي يمكنها من الاستمرار فمثل هذه الحالات فان الأسر تأخذ الدخل بنظرة أوسع بمجرد معدل الأجر التقليدي فهم يأخذون بنظر الخدمات المتاحة كنوعية التعليم المرغوب فيها للأطفال أو نوعية معينة من الخدمات الصحية وهذه الاعتبارات هي في العادة ذات طبيعة نوعية تجعل من الصعب تطوير نظريات يمكن اختبارها بسهولة.

خلاصة: وعموما فان التركز الجغرافي يوفر مجالا واسعا من الخدمات الاجتماعية والترفيهية كما يسمح بالتمتع بمستوى معين من المعيشة وهذا ما يطلق عليها " بجاذبية المدن" لكل سواء بالنسبة للأفراد أو المنشآت.